

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

## عنوان الدرس مدخل الى القانون الدولي الجنائي

المبحث الأول: ماهية القانون الدولي الجنائي

المطلب الأول: مفهوم القانون الدولي الجنائي:

الفرع الأول: تعريف القانون الدولي الجنائي:

إن القانون الدولي الجنائي هو عبارة عن مجموعة من القواعد الدولية معدة لحظر بعض فئات من السلوك (جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتعذيب، والعدوان، والإرهاب الدولي) ولتحميل المسؤولية الجنائية للأشخاص الذين ينخرطون في مثل هذا السلوك، و تسمح هذه القواعد للدول أو تفرض عليها ملاحقة المنخرطين في مثل هذه السلوكيات الإجرامية ومعاقبتهم، والقانون الدولي الجنائي ينظم الإجراءات الدولية أمام المحاكم الجنائية الدولية لملاحقة المتهمين بمثل هذه الجرائم ومحاکمتهم.

وهو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحدد الأفعال المحظورة والتي بنتيجتها يسأل مرتكبيها

جنائيا عن ارتكابها .

كما تحدد هذه القواعد العناصر الموضوعية المطلوبة لتجريم مثل هذه الأفعال، والظروف الممكنة

التي تقضي بعدم تحميل المسؤولية الجنائية للمتهمين بهذه الجرائم رغم اتهامهم، وكذلك الشروط التي يجوز

للدول أو يجب عليها بموجب القواعد الدولية، أو وفقا لها، ملاحقة الأشخاص المتهمين بارتكاب

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

إحدى تلك الجرائم أو محاكمتهم . وتستند مجموعة القواعد هذه إلى الفكرة العامة التي تشير إلى أن الأحكام القانونية الدولية قادرة على فرض التزامات مباشرة على الأفراد، لا بواسطة فرض سلطة الدولة عليهم، وهذا انطلاقا من المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ.

وقد عرفه الفقيه دي بيبلا: " القانون الذي يعاقب على مجموعة الجرائم الواقعة بين الدول".

وقد عرفه الفقيه **GLASER** بأنه "مجموعة القواعد القانونية المعترف بها في العلاقات الدولية و التي

تحدد النظام القانوني الاجتماعي بواسطة العقاب على الاعمال الماسة به"

وتعرفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه "مجموعة من النصوص القانونية التي تحظر أنماط وسلوكيات

معينة، وتعتبرها جرائم خطيرة، و تبين اجراءات المعاقبة عليها و تحميل مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة

المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكابها."

ومن هنا يمكن القول ان القانون الجنائي الدولي هو مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تعاقب على

الجرائم الاشد خطورة في المجتمع الدولي، وتشكل انتهاك خطير لسيادة الدول، وتعمل على الإخلال

بالامن و السلم الدوليين، كما توضح سبل مكافحة الجرائم دوليا وذلك بواسطة القضاء الجنائي الدولي.

### الفرع الثاني: مفهوم الجريمة الدولية:

يمكن القول ان الجريمة الدولية هي كل سلوك محظور يقع تحت طائلة الجزاء الجنائي الذي يطبق و ينفذ

باسم المجموعة الدولية.

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

ونظيف تعريف جلاسير فإنما كل فعل يخالف القانون الدولي كونه يضر بالمصالح التي تحميها هذا

<sup>1</sup> القانون في نطاق العلاقات الدولية و يوصف بأنه عمل جنائي يستوجب تطبيق العقاب على فاعله.

و يرى بلاوسكي بأن الجريمة الدولية هي كل فعل غير مشروع يقترفه الأفراد و يعاقب عليه القانون

الدولي الجنائي كونه يضر بالعلاقات الدولية في المجتمع الدولي .

وعلى هذا الأساس يمكن القوا بأن الجريمة الدولية على أنها كل عمل أو امتناع عن عمل يصيب المصالح

الدولية أو الأساسية الكبرى بضرر يمنعه العرف الدولي و يدعو إلى المعاقبة عليه باسم المجموعة الدولية

وبتحريره أعمال القتل أو الإبادة أو الاسترقاق أو الإبعاد و كل اضطهاد مبني على أسباب سياسية أو

عنصرية دينية بل و يحمي القانون الدولي الجنائي كل ما من شأنه أن يحط بكرامة الإنسان كالتعذيب و

المعاملة السيئة و الاعتداء على المدنيين فيما يسمى بجرائم الحرب.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: علاقة القانون الدولي الجنائي بالقوانين ذات الصلة.

### الفرع الأول: علاقة القانون الدولي الجنائي بالقانون الدولي العام

تتضمن المبادئ العامة للقانون الجنائي الدولي مبادئ خاصة بهذا الفرع من القانون الدولي، مثل

مبادئ الشرعية، والخصوصية، وقرينة البراءة، والمساواة في الأسلحة، ومسؤولية القادة، علماً أن هذا المبدأ

الأخير يقابله في القانون الجنائي مبدأ القيادة المسؤولة المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي، وإن

1

<sup>2</sup> - محمد شريف بسيوني، محمد الدقاق، عبد العظيم، الوثائق العالمية و الإقليمية، المجلد الأول، القاهرة، دار المعارف، 1995، ص

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

تطبيق هذه المبادئ على الصعيد الدولي ينتج عادةً عن تحولها التدريجي مع الزمن من أنظمة قانونية محلية لتندرج في إطار النظام الدولي ، وأصبحت الآن تشكّل جزءاً لا يتجزأ من القانون الجنائي الدولي . تتكون المبادئ العامة للقانون الدولي من مبادئ متأصلة في النظام القانوني الدولي. وبالتالي، لا يتطلّب تحديدها دراسة مقارنة متعمقة لجميع الأنظمة القانونية الأساسية في العالم، إلا أنه يمكن التوصل لهذا التحديد عن طريق التعميم والاستقراء من السمات الرئيسية للنظام القانوني الدولي أما المبدأ الخاص بالقانون الدولي العام والوثيق الصلة بالقانون الجنائي الدولي، فهو مبدأ احترام حقوق الإنسان أو "احترام كرامة الإنسان"<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: علاقة القانون الدولي الجنائي بالقانون الدولي الإنساني

القانون الدولي الإنساني يطلق عليه قانون المنازعات المسلحة أو قانون الحرب وهو مجموعة القواعد التي تحمي في زمن الحرب الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها ، وتقييد استخدام وسائل وأساليب القتال فيها وتمثل غايته الأساسية في الحد من المعاناة البشرية ودرئها في زمن المنازعات المسلحة ولا يقتصر الالتزام بقواعد هذا القانون على القوات الحكومية المسلحة فقط ، وإنما يمتد ليشمل أيضاً جماعات المعارضة المسلحة وغيرها من أطراف النزاع .

إن العقاب على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني أدى إلى سد الفراغ الذي كان يعانيه القانون الدولي الجنائي وهو افتقاده إلى قضاء دولي جنائي للعقاب عن الجرائم الدولية ،

<sup>3</sup> - انطونيو كزيس، القانون الدولي الجنائي،

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

وبهذا فقد ساهم القانون الدولي الإنساني في تطوير القواعد الإجرائية للقانون الدولي الجنائي. كما ساهم

القانون الدولي الإنساني في تطوير القواعد الموضوعية للقانون الدولي الجنائي وخير دليل على ذلك مشروع

مدونة الجرائم المخلة بسلم البشرية وأمنها التي أعدتها لجنة القانون الدولي عام 1996 .

لا بد من الإشارة إلى أن القانون الدولي الإنساني قد ازداد قوة ورسوخاً بفضل الإضافات

المهمة التي حصلت على القانون الدولي الجنائي وبصورة خاصة إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الدائمة التي

ستكون من ضمن اختصاصاتها النظر في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني

التي قد تحصل في المستقبل، وعليه يمكن القول أن القانون الدولي الجنائي يجرم من بين الأفعال التي

يجرمها جميع الانتهاكات الجسيمة التي يسعى القانون الدولي الإنساني إلى تحريمها وخضرها، ويعد إنشاء

المحكمة الدولية الجنائية خطوة سوف تؤدي إلى تلاشي الفروق بين القانونين حيث تصبح هذه المحكمة

الأداة الفعالة لإقرار مبادئ القانون الدولي الإنساني وان المحكمة تمثل الشق الإجرائي للقانون الدولي

الجنائي ، وهذا يعني بقاء القانون الدولي الإنساني الإطار الموضوعي للمحكمة تلجأ إليه لتفسير القواعد

الواجبة التطبيق فيما يتعلق بانتهاك القواعد التي يجب أن تراعى أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو

الداخلية.<sup>4</sup>

<sup>4</sup> - إسماعيل عبد الرحمن ، الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي ، ضمن كتاب ، القانون الدولي الإنساني ، دليل التطبيق على الصعيد الوطني ، تقديم : د. احمد فتحي سرور ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 2003 ، ص27.

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

## الفرع الثالث: علاقة القانون الدولي الجنائي بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

القانون الجنائي الدولي يوفر وسائل لتنفيذ فرض العقوبات على المستوى الدولي فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون العرفي، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الانسان التي ينظر اليها بوصفها التزاما فرديا، و التي ترتكب في فترات السلم ونجد إن المحكمة الجنائية الدولية تحاكم الأشخاص المتهمين بارتكاب مثل هذه الجرائم وهي الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، بخلاف جرمي العدوانية وجرائم الحرب فهي ترتكب في ظل النزاعات المسلحة الدولية أي ما يرف بالقانون الدولي الإنساني.

## الفرع الرابع: علاقة القانون الدولي الجنائي بالقانون الدولي

انطلاقا تعريف القانون الجنائي الدولي وذلك بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم ما يثار من مشاكل ترجع إلى تنازع سيادة الدولة مع سيادة دولة أخرى بمناسبة وقوع جريمة كما لو وقعت جريمة من شخص في إقليم دولة غير الدولة التي ينتمي إليها أو ارتكب شخص جريمة على إقليم دولة معينة ثم هرب إلى دولة أخرى، ويمكن القول أن القانون الجنائي الدولي هو ذلك الفرع من فروع القانون الجنائي الداخلي الذي يهتم بتحديد النظام القانوني للجرائم المنصوص عليها في القوانين الجنائية الوطنية التي تحتوي على عنصر دولي أو أجنبي، مثل هذه الجرائم تثير مسألة تنازع القوانين الجنائية لدولتين أو أكثر ويتم حل هذا التنازع عن طريق الاتفاق بين الدول المعنية، وعليه فان القانون الجنائي الدولي هو في غالبية الأحوال نتاج الأعمال أحادية الجانب الصادرة عن الدول حيث تقوم كل دولة عن طريق تشريعها

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الإلكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

وقضائها بتنظيم علاقة قانونها الجنائي مع الخارج كما قد تساهم المعاهدات الدولية في تكوين قواعد هذا القانون ولكن تنظيم هذه المعاهدة بموجب القانون الجنائي الداخلي للدولة كما ان موضوع القانون الجنائي الدولي فيتكون من ما يسمى بالجرائم العالمية أو جرائم القانون الداخلي ذات الطابع الدولي، في حين أن القانون الدولي الجنائي كما قلنا فرع من فروع القانون الدولي العام ويهدف إلى حماية النظام العام الدولي وبالدرجة الأولى حماية حقوق الإنسان، و يمكن أن تشكل الجرائم الدولية بطبيعتها التي يرتكبها أفراد يتصرفون باسم الدولة أو لحسابها موضوع القانون الدولي الجنائي وتشكل الجرائم الدولية ذات الطابع الدولي التي يرتكبها أفراد يتصرفون باسمهم الخاص ولحساب أنفسهم موضوع القانون الدولي.

### المبحث الثاني: القضاء الجنائي الدولي

#### المطلب الأول: ماهية القانون الدولي

#### الفرع الأول: تعريف القضاء الدولي الجنائي:

تزايد توجه المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية نحو وضع نظام قضائي دولي مكمل لنظام المحاكم الوطنية من أجل مقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويقوم هذا النظام أساساً على نهج مزدوج: فهو من جهة يعول على إنشاء محاكم خاصة ومحاكم أخرى ذات طابع دولي تُقام في أعقاب النزاعات؛ ويعتمد من جهة أخرى على المحكمة الجنائية الدولية التي أنشئت حديثاً.

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

## الفرع الثاني: مصادر القانون الدولي الجنائي:

انطلاقا من المادة 38 للنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية و التي تنص على:

1. وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في

هذا الشأن:

(أ) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة،

(ب) العادات الدولية المرعية المعتمدة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال،

(ج) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة،

(د) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم، ويعتبر هذا أو ذلك مصدرا

احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة 59.

2. لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ

العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

و يربط المادة 38 مع المادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه وفقاً

للمادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة وقواعد الإثبات الخاصة بها، يتم تقسيم المصدر إلى عدة

أجزاء وفقاً للمقام، ومعاهدات ومبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك المعاهدات الدولية والمبادئ

والقواعد المتعلقة بالنزاع المسلح والحرب.



اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و القانون الجنائي الدولي له خاصيتان، إحداهما القانون الجنائي، الذي يحتوي على مبدأ الشرعية، مما يعني أنه لا توجد جرائم وعقوبات غير الأحكام القانونية، أي في الأحكام القانونية لا توجد جرائم غير النص: ما لم ينص "القانون الأساسي" على أنه عندما يشكل سلوك الشخص جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، فلن يكون مسؤولاً جنائياً بموجب هذا القانون الأساسي أي ما لم تتم إدانة القانون من قبل المحكمة.

**المعاهدات الدولية:** تعتبر المصدر الرئيسي الثاني والمعاهدات هي الاتفاقيات و المعاهدات الدولية تشير إلى اتفاقية دولية مبرمة كتابياً بين دولتين أو أكثر ويجب أن تمثل للقانون الدولي، سواء في وثيقة واحدة أو أكثر، أو بغض النظر عن ماذا عن الاسم.

**المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الجنائي:**

**الفرع الأول: مبدأ الشرعية:**

عرف هذا المبدأ المنصوص عليه في المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بمبدأ أيضا القانونية، ويعني انه لأي جوز أن يدان أو يعاقب أي فرد بسبب فعل أو امتناع عن فعل (بسبب فعل أو ترك) لم يكن انتهاكا نافذ، يشكل في وقته لقانون جنائي ويتوق هنا على وجود جريمة معينة وبالتالي على وجود نص تشريعي يدين ذلك السلوك وبالتحديد الجريمة الموجود في التشريع الساري في وقت ارتكاب هذه الجريمة على تلك العقوبة المحددة باعتبارها إحدى العقوبات

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

المحتملة التي يمكن إنزالها بمن يرتكب هذه الجريمة، ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان إحكام صياغة النصوص التشريعية الخاصة بهذه الجرائم و ضمان إتاحة التنبؤ بعواقب انتهاك هذه النصوص ، لكي يتسنى تصور العواقب القانونية أفعالهم تصورا معقولا.

ويحتوي النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أحكام خاصة بمبدأ القانونية (المادة 22 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)، ويرتبط مبدأ القانونية بمبدأ عدم رجعية القوانين، وبمبدأ حظر القياس.

### الفرع الثاني: مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية

ويجيز القانون الجنائي الدولي تحميل الأفراد مسؤولية جنائية فردية عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، وكذلك عن الشروع في ارتكاب هذه الجرائم أو المساعدة على ارتكابها أو تيسير ارتكابها أو الإعانة و التحريض على ارتكابها تحميل الأفراد مسؤولية، ويجوز أيضا تحميل المسؤولية الجنائية الفردية عن التخطيط لارتكاب هذه الجرائم، فمسؤولية القيادة يمكن أن تنجم عن انتهاكات القانون الجنائي الدولي أيضا عدم فعل ما ينبغي فعله وعن الحيلولة دون ارتكابها وتوضع القوات أو الجماعات المسلحة بوجه عام تحت إمرة قيادة تتحمل المسؤولية عن أفعال توصف بأنها انتهاك خطير للقانون الدولي و المواثيق الدولية في إطار الجرائم المذكورة سابقا، ويجوز بالتالي تحميل القادة أو الرؤساء مسؤولية جنائية عن أنشطة إجرامية لم يساهموا فيها مساهمة شخصية ويجوز محاسبة القادة أو

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

الرؤساء في حال عدم قيامهم باتخاذ تدابير مناسبة لمنع مرؤوسيههم بأمر منهم من ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

### الفرع الثالث: مبدأ عدم سقوط جرائم الحرب بالتقادم:

نجد القانون الدولي تحتوي اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافيان لعام 1977 على أي إجراء من بشأن أن يحدد مدة معي لاتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بجرائم الحرب، وتنطبق أحكام اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، على المحاكمة وعلى تنفيذ الأحكام، وتشمل جرائم الحرب و الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب زمن الحرب وفي زمن السلم، ومنها جريمة الفصل العنصري وجريمة الإبادة الجماعية، وتنطبق أحكام هذه الاتفاقية على هذه الجرائم بأثر رجعي، إذ تلغي كل الحدود الزمنية التي وضعت قبلها بموجب و قوانين أو تشريعات أخرى، و ينص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن الجرائم المدرجة في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية و جريمة الإبادة الجماعية و جريمة العدوان، لا تسقط بالتقادم (المادة 29 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

## الفرع الرابع: مبدأ التكامل بين القضاء الوطني و القضاء الدولي الجنائي

يقصد بمبدأ التكامل الذي جاء فن نظام المحكمة الجنائية الدولية عليه أن المحكمة لا يمكنها التحقيق إلا في الجرائم الدولية الأساسية والمحاكمة عليها عندما تكون الهيئات القضاء الوطني غير قادر على المحاكمة أو غير راغبة في التحقيق بسبب انهيار النظام القضائي الداخلي مثلا ، ويعكس هذا المبدأ تفضيل التحقيق في تلك الجرائم والمحاكمة عليها في المحاكم الوطنية التي ارتكبت فيها الجرم أولا، وقد وجد هذا المبدأ باعتباره أحد مبادئ المقبولة للدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، وقد يقترب من مبدأ الاختصاص العالمي الذي تنص عليه كثير من الأنظمة الجنائية الوطنية كما سويسرا و بلجيكا سابقاً حيث لا يمكن التعذر بالمحاكمة على الجرائم الدولية الأساسية استنادا إلى مبدأ الإقليمية ، أو الجنسية فمبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية باعتباره القضاء الجنائي الدائم يعد ركن أساسي بالنسبة للقانون الدولي الجنائي وهو يدعم فكرة عدم جواز محاكمة الشخص مرتين على الجرم نفسه، فإذا قامت المحاكمة على مستوى القضاء الداخلي لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية القيام بالمقاضاة ثانية و العكس صحيح، إلا في حالة ظهور أسباب سياسية أو انهيار النظام القانوني للدولة بسبب الحروب الأهلية أو النزاعات بصفة عامة، وقد تشهد الدول انتهاكات خطيرة للنظام العام والأمن، مما تصبح توصف بأنها جرائم دولية، وتوجد في أراضيها معظم الأدلة على الجرائم المزعوم ارتكابها، فإذا وجدت سياسة واضحة وأسباب عملية تدعو الدول إلى إعطاء الأولوية للاختصاص الإقليمي، ينعقد الاختصاص في هذه الحالة

اسم ولقب الأستاذ: داود كمال

البريد الالكتروني:

[kamel.daoud@univ-msila.dz](mailto:kamel.daoud@univ-msila.dz)



بطاقة تواصل ومعلومات المقياس

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية

القسم: الحقوق

المستوى الدراسي: السنة الثالثة قانون عام

السداسي: الثاني الموسم الجامعي 2023\2024

الرصيد: 02 المعامل: 01 الحجم الساعي: 03 أسبوعيا

الافواج من 09 الى 16

دون منازع على تطبيق مبدأ التكامل عن الجرائم الدولية الأساسية حتى التحقيق فيها والمحكمة عليها

بمعرفة قضائها الوطني أو القضاء الدولي لتجسيد مسألة الردع.